

«حركة النهضة» ومستقبل جماعة «الإخوان»

■ **حميدي العبدالله**

تنتمي «حركة النهضة» في تونس إلى جماعة «الإخوان المسلمين» رسمياً، وهي جزء لا يتجزأ من التنظيم الدولي لـالإخوان المسلمين، ولكن الحركة كانت أكثر رشداً وواقعية وأقل تحجراً من شقيقتها في الأقطار العربية والإسلامية التي تنتشط فيها هذه الجماعة.

لكن براغماتية قيادة «حركة النهضة» لم تشفع لها هذه المرة، ولم تمكنها من مواجهة الصعاب والتحديات والحفاظ على مستوى من التأييد الشعبي يكافئها على تمزيّها عن فروع الجماعة في الأقطار العربية والإسلامية الأخرى، فهي لم تحز على أكثر من 25 إلى 30 % من أصوات المقتدرين في تونس، وفقدت قدرتها على الاحتفاظ بالحكم منفردة، أو عبر تحالف أوسع على غرار شقيقتها في تركيا.

ولم تقف التحديات التي تواجهها هذه الحركة، وربما تهدّد وجودها، عند هذين التطورين الهامّين والخطيرين على مستقبلها، بل إن حدثتها معرضة للخطر في ضوء انسحاب قائد بارز منها هو رئيس الحكومة الأسبق الأمين العام للحركة حمادي الجبالي.

ووحده «حركة النهضة» مهذدة جراء ضغوط تيارين كبيرين عليها، التيار الأول تمثله الأحزاب الليبرالية وعلى رأسها حزب «دعاء تونس» الذي فاز بالمرتبة الأولى في الانتخابات البرلمانية، وواضح أنّ التيار الليبرالي يستمد تأثيره على حركة إسلامية محافظة مثل «حركة النهضة» جراء الواقع الاجتماعي في تونس بالمقارنة مع الواقع الاجتماعي في البيئات الأخرى التي يتشط فيها جماعة «الإخوان المسلمين»، فالمجتمع التونسي مجتمع متطور نسبياً، وغالبية ترفض الأفكار المحافظة والمتشددة، وإذا كان من بينة ملائمة لهذه الأفكار، فهي في المناطق الجنوبية الأكثر فقراً والأشدّ تخلفاً، ولكنها لا تمثل الغالبية بالنسبة إلى الشعب التونسي، وليس بمقدور أي حركة أو جماعة تلمح إلى أن تتحوّل إلى أكثرية وتشارك في حكم تونس أن تتجاهل إرادة الغالبية ومستوى ثقافتها وتحضّرها. وتحت تأثير هذا العامل اأقتت «حركة النهضة»، أو بالأحرى رفضت، وعضت الدستور الجديد الذي رفض أن تكون الشريعة الإسلامية في عداد مصادر الدستور، على الرغم من أنّ صياغة الدستور الجديد والتصويت عليه تمّ في ظل هيمنة «حركة النهضة» على البرلمان والحكومة، وكان حليفها المنصف المروزي في رئيساً للمجهورية.

أدى رخوص «حركة النهضة» للتأثير الليبرالي إلى معارضة شديدة من جناح آخر في الحركة، وهو الجناح المحافظ والمتشدد الذي لم يكن راضياً في السابق على مواقف الحركة من الدستور، والذي يعارض أي تعاون محتمل بينها وبين حزب «دعاء تونس». وهذا الجناح يرتكز إلى البيئات الريفية في مناطق الجنوب، كما أنه عرضة للضغوط الفكرية من الجماعات الإسلامية الأكثر تشدداً التي تهتم الحركة بالخروج؛ بل حتى الارتداد عن تعاليم الإسلام.

ومن الواضح أنّ جذرية الخلاف بين التيارين يصعب معها تسوية هذا الخلاف وإيجاد حلول وسط له، والأيروج أنّ تترقّ «حركة النهضة» وانقسامها هما مسألة وقت لا أكثر ولا أقل، وعلى أية حال جميع فروع حركة جماعة «الإخوان المسلمين» في البلاد العربية والإسلامية لم تستطع الحفاظ على وحدتها عندما واجهت تحديات مثل التحديات الماثلة الآن في تونس، ولن يكون فرع هذه الجماعة استثناء للقاعدة.

أوباما مختلف!

■ **روزانارمالم**

سيؤرّخ تاريخ الولايات المتحدة الاميركية أنّ رئيساً يدعى باراك أوباما قد مرّ عليها مروراً لا يشبه مرور أسلافه من الرؤساء في تاريخ اميركا الحديث، وسيسجل له أنه استطاع التفرد واتخاذ أجرا القرارات أو الخطوات، وأنه رئيس اميركي فريد بدءاً من كونه اول رئيس أسود للولايات المتحدة، وصولاً الى ما يمكن أن تنتهي إليه ولايته الثانية من فتح أبواب مغلقة وربما مسدودة ومدّ يده إلى خصومه، وربما أعدائه.
حجز باراك اوباما وإدارته معا مقعدا هاماً للحزب الديمقراطي الاميركي أيضاً في أذهان الأميركيين، لقراراته الجريئة تخطت ما كان من الممكن اعتباره عادياً بالنسبة إلى علاقات طبيعية بين الدول.

بعد 50 عاماً من القسوة الرسمية بين الولايات المتحدة وكوبا، ومن دون أيّ إيحاء أو تهديد أعلن الرئيس الأميركي باراك أوباما عن بدء مرحلة جديدة من العلاقات الطبيعية مع كوبا، مؤكداً أنّ السياسة «الجامدة» عفا عليها الزمن، وقد فشلت في ما مضى في أن يكون لها تأثير على كوبا.

يعترف أوباما إذا بفشل أسلافه، ويعמוד سياساتهم تجاه كوبا، والتي لم تقلع طيلة أكثر من 50 عاماً في تغيير أي شيء.

لم يبال أوباما بكلام رئيس مجلس النواب الاميركي الذي وصف الخطوة بأنها «تشجيع الدول المؤيدة للإرهاب»...

والزعيم الكوبي فيديل كاسترو أكد بدوره، بعد حديث هاتفني مع أوباما، أنّ الولايات المتحدة تنوي تطبيع العلاقات مع الدولة التي ناصبتها العداة لأكثر من نصف قرن، حسب قوله.

المشهد الفريد لا يقتصر على موقف أوباما من كوبا، بل موقفه الجديد تجاه «إيران خامنئي»، أو «إيران ولاية الفقيه» حسب تعبير خصومها، وهي «الداعم الأكبر للإرهاب، بالنسبة إلى الغرب وبالأخص الاميركي منذ قيام الثورة الإسلامية وإطاحة الشاه.

بادر أوباما الى بعث رسائل الى المرشد الأعلى السيد علي خامنئي، فأحدث ضجيجاً في الوسط السياسي الأميركي بعدما أثبت البيت الأبيض صحتها، لتتبعها تصريحات إيجابية نحو إيران ترجمت أفتاحاً نحو حل الملف الإيراني سلمياً وإيجابياً مع الاتحاد الأوروبي والدول الكبرى.

استطاع أوباما إقناع الشعب الأميركي بأن الحوار مع ايران ليس خفيفة كبرى، وأنّ الاميركيين والإيرانيين لن يتقدّموا في أي بحث في الشرق الاوسط من دون اللقاءات المشتركة، فكان الملف النووي مقدمة.

الخطوة تجاه كوبا والخطوة تجاه إيران الافتاحتين، وإن صورتا انتصاراً لكلّ من إيران وكوبا، إلا انهما أيضاً لم تكونا لتحصلا لولا وجود أوباما في سدة الرئاسة الأميركية متمسكاً بصلاحيات واسعة يمنحها الدستور الأميركي للرئيس الأميركي وتعلق باتخاذ القرارات العسكرية في سياسات البلاد.

بالرغم من أنّ الظروف الصغّرت ولم تعد جميعها تصبّ في مصلحة الأميركي، وبالرغم من أنّ إيران وعلى سبيل المثال استطاعت أن تثبت مصمودها ومواجهتها العقوبات الاقتصادية، انها دولة مستقلة قادرة على فرض معادلتها في المنطقة إلا أنّ هذا لا يمكن أن يكون عاملاً وحيداً في تغيير الوجهة الأميركية نحو ايران، ببديل أنّ التقارير اميركية تشير الى انه لو يكن أوباما رئيساً للبلاد وممثلاً عن الحزب الديمقراطي لما كان قد تصرّف رئيس الحزب الجمهوري بنفس الطريقة أو سلك هذه الطرق المجهولة التداعيات على الولايات المتحدة ولو كانت في ظاهرها افتتاحية وإيجابية.

اختلّفوا معه في السياسة جذرياً أو اتفقوا، أثبت باراك أوباما أنه مختلف.

«توب نيوز»

اليمن حسم لا فتنة

يقدم الثوار اليمنيون الذين يقودهم التيار الحوئي ويقدون كرة تلج متدرجة في تغيير بلادهم ومن حوله ومن خلاله الخليج وغير الخليج الواقع العربي والإقليمي نموذجاً منذها ومدمشا.

يوم دخل الثوار إلى صنعاء أمهلوا العالم بما بدت الفلحاجة غير المتوقّعة بسرعة ودقة الحسم وتشووليته في العاصمة التي قبل إنها قلعة محصنة لانصر السعودية.

بخوض الثوار حربهيم مع السعودية بانجنتها اليمنية الثلاثة، الرئاسة والقاعدة» والقبائل المموّلة سعودي.

فرض الثوار معاداة تسوية منتمحم في الفتوى في الدولة ولما بدأت المعاملة زحفوا في المحافظات، ولما استمرّت المعاملة عمادوا إلى العاصمة.

الثوار في صنعاء منفتحون لحوار مع ثوار الجنوب على صيغة مستقبلية رضائية يبلدهم.

الثوار يدعوا ويعزلون قيادات الفساد من الإدارة والإعلام ويعيّنون بدائلهم. الدهشة الأكبر أنه بعد تجارب لبنان والعراق نجح ثوار اليمن بثورة لا تتحوّل إلى فتنة ومعهم ما يحمي ثورتهم من من ساعدة متعدّدة بين كوائف اليمن وقبائله رغمًا عن انف المال السعودي.

اليمن سيفيغر كثيرا كثيرا في الخليج والمنطقة.
ألف تحية للعلق والحسم والحكمة.

التعليق السياسي

البناء

الانتخابات «الإسرائيلية» وعدم الإفراط في التفاؤل

■ **رامز مصطفى**

فوضى انتخابية سياسية عارمة يعيشها كيان الاحتلال منذ ما قبل أن يُقدّم نتنهاهو على إقالة كل من الوزيرين يائيد وليفي من حكومته، وبالتالي حل «الكنيست»، وتحديد موعد الانتخابات المقبلة في 17 آذار من العام المقبل. وتجلّت هذه الفوضى مع الحديث عن خارطة التحالفات السياسية الجديدة، بين مختلف الأحزاب. وقد لعبت الاستطلاعات الأخيرة دوراً في تصاعد حدة الخلافات التي خرجت عن المألوف بين رؤساء الكتل والأحزاب، ولم يوفر أحدهما الآخر من النعوت والتوصيفات، وبرد المحللون والمراقبون الأمر إلى زحمة الأحزاب في «إسرائيل» وخاصة اليمنية منها، على غير ما شهدهته قبل الدورات السابقة، حيث كان يتناحس في الانتخابات حزبان كبيران هما العمل والليكود، مع وجود أحزاب صغيرة تدور في فلك كل منهما.

والنتيجة التي انتهت إليها حكومة نتنهاهو ومن ثم «الكنيست»، هي نتيجة طبيعية لأنّ الائتلاف الحكومي الذي ترأّسه نتنهاهو قائم على الصالح، وتلبية شروط مونات الاتفاق كل من زاوية مصالحه ورؤيته السياسية، وعندما تعارضت المصالح اافترق الخلان والعشاق من جديد، وبدأ كل منهم يبحث عن ضالة تاتقي المصالح من جديد، وما ذهب إليه الصحافي اودي عاري في توصيفه لحكومة نتنهاهو بالقول «إنّ هذه الحكومة»، هي حكومة تجمع المصالح الخاصة مع كل تناقضاتها». وهذه فارات يرّ الصاع له بتحالفا على العمل، حيث عبّرت عن ذلك في قولها «أعتقد أنّ تناوب رئيسي حكومة كاحتمال وارد أفضل من رئيس واحد مع عجز جنسي»، وأضافت: «أعلنت زواجي بحزب العمل، وقرّنا الانتشاجر، انتم تملعون من بغسل الالباق ومن بغسل المتافس. وستقوم سوريا بإخراج القمامة معا»، في إشارة واضحة إلى رئيس الوزراء نتنهاهو، الذي بدورهُ دفعته مصالحه باتجاه الذهاب إلى انتخابات مبكرة، من خلفية أنه يطمح في العودة مرة جديدة إلى رئاسة الحكومة بعد الانتخابات العام المقبل، وهو يُعني نفسه في الحصول على مقاعد أعلى في «الكنيست» المقبل، يتوّجه زعيماً من دون مناسق قوي، وهذا ما لا تجمع عليه استطلاعات الرأي التي وجدت في موشيه كحلون، وهو السياسي ذو الخبرة الواسعة في الليكود، والذي يتجه نحو تشكيل لائحة بعيدة عن

آيزنكوت صاعق تفجير أم «صمام أمان»؟

■ **د. مصطفى يوسف اللداوي**

بدأ رئيس هيئة أركان جيش الاحتلال «الإسرائيلي» بيني غاينس الاستعداد لمغامرة منصبه في شطاط من العام المقبل، معتقداً أنه يغادر منصبه وهو في قمة القوة، بعد الانحصار الكبير الذي يدعيه حقه على حركة حماس والمقاومة الفلسطينية في قطاع غزة، إذ يرى وأركان جيشه أنه تمكن من توجيه ضربات قاسية إلى الأجهزة العسكرية لحركات المقاومة الفلسطينية المسلحة، وأنه نال من ترقيتها الداخلية، واستهدف مستودعات أسلحتها، وقتل العنات من عناصرها وقادة مجموعاتها، وأن قوى المقاومة الفلسطينية باتت تفكر ألف مرة قبل الإقدام على استفزاز جيشه، ودفعه إلى الانتقام منها، وتوجيه قوات مدمرة نحوه.

لكن اختيار الجنرال غادي آيزنكوت ليحل محل غايننسي في رئاسة أركان جيش الاحتلال يشير إلى غير ذلك، ويؤكّد عكس ما أشيع عن قدرة الجيش «الإسرائيلي» وانتصاراته، فقد تمّت الموافقة على تعيينه في هذا المنصب، لا ليكمل ما بدأه سلفه، ويواصل ما أعده وحطّط له السابقون.

وإنما تمّ تعيينه ليصحّح أخطاء السابقين، وليصوّب مسار الجيش، وليستعيد المبادرة العسكرية، ويرمّم قدرات جيشه، ويعالج أزمات جنوده، ويتجاوز العقْد النفسي التي يعاني منها أفراد جيشه من الضباط والجنود، الذين يدركون أكثر من غيرهم، أنّ هيبتهم قد ضُربت، وأنّ كرامة جيشهم العسكرية قد أهينت، وأنهم لم يعودوا بذات القوة التي كانوا عليها، وأنّ هالة الرهيمية والخوف التي كانت تطفئ على الآخرين قد زالت، بل حلت محلها لدى رجال المقاومة روحٌ هجومية لافتة، وإحساس بالتفوّق كبير. وقد أحسّوا بهذا التغيّر وعرفوه، ونالهم منه الكثير على الأرض وفي الميدان، فهم الذين يعملون أكثر من غيرهم، أنهم لم يتألوا من نسيح المقاومة، ولم يتمكنوا من خرق نيبتها، ولا كسر جويتها، وأنّ غاية ما قاموا به، هو تدمير البيوت والمنازل، ونسف المساجد والمدارس، وقتل المدنيين من الأطفال والنساء والشيوخ.

رؤية دستورية لأزمة وجودية

■ علوان نعيم امين الدين*

يكاد يُجمَع السياسيون على مسألة «انهيار» مؤسسات الدولة بسبب فشلها في إدارة العديد من الأزمات التي يعاني منها لبنان. ليس هذا فحسب، بل يرى الكثيريون منهم بأنّ الأزمة تمدّت إلى الكيان نفسه، مع خوف حقيقي من سقوط بقية مؤسساته.

بعد أحداث 2005 وتداعياتها، تاکد سقوط مفاعيل اتفاق «الطائف» رسمياً، وباتت هناك حاجة إلى إيجاد صيغة بديلة، خصوصاً مع وجود أزمة عند اللاجئين الإقليميين (في فترة سابقة من الفترات) منعت من صمود هذا الاتفاق، أو حتى إعادة إنتاجه، أو حتى التفكير في حل جديد، علما أنّ التسويات في لبنان تتمّ، في معظمها، خارج الحدود ووجود علاقة جدلية حقيقية في ما بين الوضمين اللبناني والإقليمي.

وفي ظلّ واقع داخلي غير موفّئ للقيام بعصيان مدني وطني شامل لتغيير الأوضاع وفرض واقع جديد يلزم السلطة به (أحياناً تكون نوعاً من أنواع «الكتابة»، بسبب الذهمية التي تضرب العمق البشري فيه، وفي ظلّ غياب كامل لفكرة قيام الجيش بأخذ زمام المبادرة واستلام الحكم، كما حدث في كل من تونس ومصر، يبقى الأمل في الحوار الذي يعتبر المخرج الأسلم للأزمة.

وعم الحديث عن طاوله حوار جديدة برعاية رئيس مجلس النواب نبيه بري (بسبب الفراغ في الرئاسة الأولى وقدرته بري على جمع الاطراف والتأثير فيها إلى حد ما)، والامع منها يأتي الحوار بين كل من حزب الله وتيار المستقبل (وهو العامل المؤثر في أية حوارات أخرى حيث تسير الأحداث من خلال تناحسه سلباً أم إيجاباً)، هناك فرصة حقيقية لإيجاد صيغة لبنانية – لبنانياً قد تؤسّس لحل داخلي وطني حقيقي ليكون «حلاً لبنانياً صرفاً» للمرة الأولى بما أنّ «أهل مكة أدرى بشعابها».

حزب الليكود. بالإضافة إلى اتجاهات كثيرة لدى كتل وأحزاب للابتعاد عن التحالف مع نتنهاهو، وهذا ما صرح به تجمع الأحزاب البنيدية «الثورة اليهودية»، «أنّ لاتفاق مع نتنهاهو حول تزكيته رئيساً للحكومة المقبلة»، وكذلك فعل حليف نتنهاهو في الانتخابات السابقة أفينودر ليبرمان وزير خارجية الكيان، وهما اللذان شكلا كتلة انتخابية واحدة «اليكود – بينتا»، عندما ألمح ليبرمان في مقابلة مع موقع «واللا» العبري إلى «إمكانية اعتبارها مرشحاً واقعياً لرئاسة الحكومة»، مضيفاً أنّ ليبرمان أنه «يستعد أيضاً الانضمام إلى ائتلاف حكومي برئاسة يتسحاق هرتسوغ، زعيم المعارضة، وتسيسيو ليفني من قائمة «العمل – الحركة» المشتركة، وبدورها زعيمة حزب «ميرتس» زهايا جالون قالت: «يجب أن تكون آخر انتخابات يشترك فيها نتنهاهو»، مؤكدة «أنّ ظله طارد الإسرائيليین لمدة ستة أعوام، وأنّ زمنه يجب أن ينتهي».

إنّ الصورة المشوهة لخارطة الانتخابات «الإسرائيلية» والصراع بين الكتل، وما ستنتهي إليه خارطة التحالفات، من شأنها أن تغتير سطوة السيطرة الشبه كاملة لصالح أحزاب ما يُسمّى اليمين، وانتقالها وبشكل لطيف لصالح ما يُسمّى قوى اليسار والوسط. ولا يعني ذلك بأي حال من الأحوال أنّ هذه أحزاب «الوسط واليسار» ستضع يدها على «الكنيست»، ومن ثم على الحكومة. لأنّ الاتجاه العام في الكيان ذاهب إلى المزيد من الجنوح نحو التطرف على أساس ديني.

الواضح أنّ حسابات حقل نتنهاهو لا تتوافق وحسابات بيدر الأحزاب والكتل السياسية في «إسرائيل». بمعنى أنّ نتنهاهو الذي نجح في مرات سابقة في الذهاب إلى انتخابات مبكرة لأهداف تحضّنه وحزبه بما يتيح له المزيد في التحرر من قيود أخصامه السياسيين. وقد لا تتيح الانتخابات المقبلة تحقيق هذه الأهداف، وتلجح بمستقبله السياسي، وهو العلام أساساً في أنه أخفق في حربه الأخيرة ضدّ قطاع غزة، وتحصيلة نتائج هذه الحرب، والتي تسببت في دخول تحالفاته مع ليبرمان إلى ما وصلت إليه من مأزق. مضافاً إلى ذلك مجموع المشاكل المتفاقمة سواء في الاقتصاد أو التقديمات الصحية والرفاه الاجتماعي، وارتفاع معدلات البطالة، وازدياد نسبة الجريمة المنظمة، وبالتالي الألق المغلق لإمكانية تحقيق تسوية سياسية حقيقية مع الفلسطينيين والتي تنعكس مباشرة على الأوضاع الأمنية للمتوطنين. وهذا يعكس جدبا المازق الذي وجد في موشيه كحلون، وهو السياسي ذو وحزبه «يتعرض لمؤامرة من أحزاب معارضة»، الأمر الذي يدفعه إلى

واققراره للتجربة الميدانية التي مزّرت رؤساء الحكومات «الإسرائيلية» السابقين، ولعله باختياره الأقرب إليه، يريد أن يعوِّض العيب الذي يعاني منه، ويكمل جوانب النقص عند.

كما يريد أن يثبت للمتقوّلين عليه بأنه صاحب اليد البديعة، والنفس المتردّدة، والقلب الخائف الوجل، وأنه حاسم وقاطع، وجدي ومسؤول، وأنه قادر على تعيين ضابط عسكري رفيع، ذي خبرة ودرابة، ويتّمجع بالمسؤولية والعلانية، ولديه سجل طويل وحافل، ويشهد بقدراته وافقه وسؤولو، وأنه من منصبه يستطيع أن يجعل تحت امرته، «الإسرائيلية» بنيامين نتنهاهو قد وافق على تعيين آيزنكوت قبيل أشهر ثلاثة من الانتخبات التشريعية المبكرة، التي ستجري في آذار من العام المقبل، ليكون آيزنكوت أداة انتخابية، وسيلة دعائية، وورقة رابحة في يده، يواجه بها خصومه المتطرفين، وانداهه العسكريين، الذين يعيبون عليه ضحالة خبرته العسكرية،

الجنرال غادي آيزنكوت، الطالب الأكاديمي، وصاحب رسالة الماجستير في شخصيّة السيد حسن نصر الله، الذي تنواجه جيشهم، والتي أضحت بالضرورة أكبر من أي وقت مضى، لتغيّر الظروف، وتبدل شروط المعركة، وتغيّر وتنوع الأسلحة التي باتت تلعب قوى المقاومة الفلسطينية، فضلاً عن تبدل نفسية الجندي «الإسرائيلي» واختلاف نوازعه، وتغيّر اهتماماته، وضعف وإلته، وتراجع انتماؤه وارتباطه، وانحسار المعنى اللاهوتي في وجودهم وقَتالهم.

يعتزن نتنهاهو ومعهه الكثيرين من «الإسرائيليين» أنّ آيزنكوت سيكون الرذ الأسب والأيقوى على «دعوى النصر، وسيكون هو الضابط الأكثر قدرة على توضيح الصور، وبيان الحقائق، بعلمية ومهنية، ولكن «الإسرائيليين» ينسوّن أنّ للمقاومة أيضاً هيئة أركان، ورئيسا وضباط وقادة كبار، يفهمون قواعد اللعبة، ويدركون أسس المعركة، ويستجيبون للمتغيّرات، ويحسنون قراءة المعطيات، وينطلقون من موقع القوة، ويعرفون كيف يواجهون عدوّهم بما ييزه، وكيف يقابلونه بما يعجزه، ويواجهونه بما يضعفه، وكيف يصفغونه على وجهه، ويضربونه على أرنبته أنفه.

المجلس الدستوري، مجلس شورى الدولة)؛
2. تعليق الفقرة 24 من الدستور، وخاصة ما تنصّ عليه من تساوي في المقاعد النيابية بين المسلمين والمسيحيين (فقرة «أ» منها)، إضافة إلى التناسب بين المناطق أيضاً (الفقرة «ج» منها). كما يعلّق العمل بال المادة 25 منه أيضاً لترابطها للصيق بهذه المادة؛
3. إقرار مادة وحيدة تتمثل في إجراء انتخابات نيابية على أساس قانون النسبية خارج القيد الطائفي ضمن لبنان دائرة واحدة؛
4. تعيين رئيس مجلس القضاء الأعلى أو أعلى مرتبة قضائية رئيسا للجمهورية لفترة انتقالية تنتهي فور انتخاب رئيس للجمهورية (المراتب الانتقالية، خاصة أنّ مجلس النواب يعتبر هيئة انتخابية دائمة بسبب شغور سدة الرئاسة الأولى؛
5. يقوم المجلس النيابي بحلّ نفسه، وهو حق له إذ ما صدر بقانون على غرار التمديد لنفسه كما جرى لمرتين (أيار 2013، وتشرين 2014)، كونه صاحب الاختصاص التشريعي، ويقاسم على حق الحكومة بالاستقالة ووضعه موضع تصريف الأعمال؛
6. تتحوّل الحكومة الحالية فوراً، ويحكم الدستور، إلى حكومة تصريف أعمال، ويكون عليها واجب إجراء انتخابات في اسرع وقت، وفي مهلة لا تتجاوز الشهرين على أساس القانون الانتقالي الجديد الذي اقّره المجلس قبل حله؛
7. بعد انتخاب المجلس الجديد، يقوم بإعادة العمل بالمادة 49 من الدستور وينتخب رئيساً جديداً للجمهورية لمدة كاملة قوامها ست سنوات، ويتسلم مقاليد الحكم من سلفه المعين؛
8. يجري الرئيس الجديد مشاوراته النيابية بهدف تشكيل حكومة بناءً على موازين القوى الجديدة التي أفرزتها الانتخابات الجديدة لمجلس؛
9. يُشكل مجلس النواب الهيئة الوطنية

آراء

الهروب نحو الامام من خلال عمل عسكري، بهدف شدّ عصب الجمهور في «إسرائيل»، نحو، وخلص لأوراق.

إن حصلت الانتخابات وغيّرت في تركيبة «الكنيست»، مؤكداً أنها ستغيّر في تركيبة خارطة السياسة في الكيان. ولكنها لن تؤدّي إلى نقلة في العملية السياسية المتفاوضيّة مع السلطة الفلسطينية، وقد يستغل هذا التغيّر إلى الهروب والعودة إلى الورااء في خطوة تنصلّ من التزامات من سبق، كما جرى مع أولمرت وكيف انقلب نتنهاهو على ما توصلت إليه السلطة مع أولمرت.

هذا من جهة ومن جهة ثانية يجب ألاّ تذهب السلطة والفلسطينيين وراء التهليل والتطييل ويمنون أنفسهم لمشهد فوضى الانتخابات في «إسرائيل»، وبالتالي الحذر من الإفراط في التفاؤل للمتغيّرات قد تؤدّي إلى لحظة في تعنت الحكومة «الإسرائيلية» في إعطاء الفلسطينيين شيء

بما في ذلك حل الدولتين. وعلى السلطة ومعها عموم الفلسطينيين أن يدركوا أنّ الصراع الحثمد بين المكونات السياسية داخل الكيان، ليس سببها الخلاف على العنوان الفلسطيني وإنجاز تسوية تاريخية معهم، بل على عناوين سياسية داخلية قد تنصلّ ومن باب التنكيك والزكّظة والكيدي السياسي بالكامل مع المفاوضات والتسوية مع السلطة ليس إلا.

وفي تصريح لليمني في رثما على خطوة توجه السلطة إلى مجلس الأمن لوضع جدول زمني لإنهاء الاحتلال، والاعتراف بالدولة الفلسطينية في 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، وصفت الفلسطينيين وخطوتهم بالغباء، وأعلنت رفضها لهذا التوجه. ومثلها هذا الكثيرين من المسؤولين «الإسرائيليين». وعليه الحذر في عدم الإفراط بالتفاؤل إزاء ما ينتج عن هذه الانتخابات في آذار المقبل.

والى حين إجراء الانتخابات في الكيان، المطلوب فلسطينياً المسارعة إلى صوغ استراتيجيتهم السياسية في عناوين وطنية تحافظ وتمسك بالحقوق والنوابات الفلسطينية، وإعادة الاعتبار للمشروع الوطني أساسه المقاومة بكل أشكالها وعناوينها وفي مقدمتها المقاومة المسلحة. خصوصاً أنّ التطورات تشي بأنّ ثمة ما يُراد فرضه مجدداً على الفلسطينيين من رؤى ومشاريع وقرارات تلجح بما يقضي من عناوين القبية. خصوصاً أنّ ثمة مبادرة فرنسية ستقدّم إلى مجلس الأمن يعترها الكثير من اللبس والمطبات، في ظل ضعف المعانعة السياسية لدى السلطة الفلسطينية، والتي هي في الأساس تعيسب حالة من التخبّط وعدم التوازن في صوغ خطواتها السياسية.

أم أنه سيقرّف إعادة ترتيب المؤسسة العسكرية، وسينشغل بترميم جيشه، والنوض بمستوى جنوده وضباطه، واستعادة رباطة جأشهم، وثبات جنادتهم؟ وأنه سيبتعد عن خوض أي حرب أو معركة جديدة مع المقاومة مخافة الانتكاسة، فجنوده غير قادرين على انتزاع النصر، ولا على صد الهجوم، ما يجعله يفكر جدياً في فترة استجمام قد تطول، ومرحلة تدريب وتأهيل قدّ تستغرق دورته بالكامل.

يسرى الخبرء العسكريون «الإسرائيليون» أنّ موافقة نتنهاهو على تعيين آيزنكوت فيها الكثير من العلقانية، ذلك أنّ آيزنكوت سيكون على رأس فريق كبير من الضباط الأمنيين والعسكريين الكبار، الذين علخوا لسنوات في المديرات الدنيا، ولديهم خبرة كبيرة ودرابة واسعة بطبيعة الجيش والداخل، ويعرفون معاناة الجنود وبتشوى الضباط، ما يجعلهم أكثر قدرة على مواجهة التحديات الأمنية والعسكرية التي تواجه جيشهم، والتي أضحت بالضرورة أكبر من أي وقت مضى، لتغيّر الظروف، وتبدل شروط المعركة، وتغيّر وتنوع الأسلحة التي باتت تلعب قوى المقاومة الفلسطينية، فضلاً عن تبدل نفسية الجندي «الإسرائيلي» واختلاف نوازعه، وتغيّر اهتماماته، وضعف وإلته، وتراجع انتماؤه وارتباطه، وانحسار المعنى اللاهوتي في وجودهم وقَتالهم.

يعتزن نتنهاهو ومعهه الكثيرين من «الإسرائيليين» أنّ آيزنكوت سيكون الرذ الأسب والآقوى على «دعوى النصر، وسيكون هو الضابط الأكثر قدرة على توضيح الصور، وبيان الحقائق، بعلمية ومهنية، ولكن «الإسرائيليين» ينسوّن أنّ للمقاومة أيضاً هيئة أركان، ورئيسا وضباط وقادة كبار، يفهمون قواعد اللعبة، ويدركون أسس المعركة، ويستجيبون للمتغيّرات، ويحسنون قراءة المعطيات، وينطلقون من موقع القوة، ويعرفون كيف يواجهون عدوّهم بما ييزه، وكيف يقابلونه بما يعجزه، ويواجهونه بما يضعفه، وكيف يصفغونه على وجهه، ويضربونه على أرنبته أنفه.

المجلس الدستوري، مجلس شورى الدولة)؛
2. تعليق الفقرة 24 من الدستور، وخاصة ما تنصّ عليه من تساوي في المقاعد النيابية بين المسلمين والمسيحيين (فقرة «أ» منها)، إضافة إلى التناسب بين المناطق أيضاً (الفقرة «ج» منها). كما يعلّق العمل بال مادة 25 منه أيضاً لترابطها للصيق بهذه المادة؛
3. إقرار مادة وحيدة تتمثل في إجراء انتخابات نيابية على أساس قانون النسبية خارج القيد الطائفي ضمن لبنان دائرة واحدة؛
4. تعيين رئيس مجلس القضاء الأعلى أو أعلى مرتبة قضائية رئيسا للجمهورية لفترة انتقالية تنتهي فور انتخاب رئيس للجمهورية (المراتب الانتقالية، خاصة أنّ مجلس النواب يعتبر هيئة انتخابية دائمة بسبب شغور سدة الرئاسة الأولى؛
5. يقوم المجلس النيابي بحلّ نفسه، وهو حق له إذ ما صدر بقانون على غرار التمديد لنفسه كما جرى لمرتين (أيار 2013، وتشرين 2014)، كونه صاحب الاختصاص التشريعي، ويقاسم على حق الحكومة بالاستقالة ووضعه موضع تصريف الأعمال؛
6. تتحوّل الحكومة الحالية فوراً، ويحكم الدستور، إلى حكومة تصريف أعمال، ويكون عليها واجب إجراء انتخابات في اسرع وقت، وفي مهلة لا تتجاوز الشهرين على أساس القانون الانتقالي الجديد الذي اقّره المجلس قبل حله؛
7. بعد انتخاب المجلس الجديد، يقوم بإعادة العمل بالمادة 49 من الدستور وينتخب رئيساً جديداً للجمهورية لمدة كاملة قوامها ست سنوات، ويتسلم مقاليد الحكم من سلفه المعين؛
8. يجري الرئيس الجديد مشاوراته النيابية بهدف تشكيل حكومة بناءً على موازين القوى الجديدة التي أفرزتها الانتخابات الجديدة لمجلس؛
9. يُشكل مجلس النواب الهيئة الوطنية

قد تكون هذه الرؤيّة ورقة للنقاش تعترضها

العديد من المعوقات أهمها:

– هل سيقتل قادة الطوائف بحلّ «نتقاعد فيه الطائفية» وتحلّ مكانها الوطنية التي قد تسلبهم قوة النفوذ والتأثير على مجريات الحكم والدولة؟

– هل من الممكن أن يقوم النواب الحاليون

بالتنازل عن مراكزهم في لحظة اقليمية صمبرية بينهم فيها بعضهم بالأخرى؟فيها؟

– هل ستقبل بعض القوى الحالية، التي تحظى بمقاعد نيابية، بقانون انتخابي نسبي (كما عُرض

بعده) قد تحسّن فيه هذه المقاعد أو بعضها؟

– هذه رؤية حل، أو يمكن تسميتها «مبادرة»، نتقدم بما كنا، كمواطنين، نتحمل قسماً من مسؤوليّة ما يجري. قد تحمّل من الاقتاد أكثر بكثير من التأييد أو التعديل. لا يهّم. المهمّ أنّ علينا إيجاد صيغة اقتادية تحمي هذا الكيان من السقوط، خصوصاً أننا نواجه تحديات كبرى داخلية وخارجية.

* كاتب لبناني